دورالسياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان

The role of Egyptian foreign policy in the establishment of the State of South Sudan



د.نادية إبراهيم أبو زاهر[1*]

[1]جامعة الاستقلال ، (فلسطين)

nadia.abuzaher@pass.ps

محمد ماهر سليم الاسمر [2]

[2]جامعة الاستقلال ، (فلسطين)

M16f1619@gmail.com

تاريخ الارسال: 2026/01/17 تاريخ القبول: 2026/05/31 تاريخ النشر: 2026/06/10

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف دور السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان، اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أن هناك دور للسياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان ويتمثل هذا الدول في الاعتراف بدولة جنوب السودان . ان أهم ما توصلت إليه الدراسة وجود دور للعامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان ويتمثل هذا الدور في قرب مصر الجغرافي من دولة جنوب السودان، ومصالح مصر المائية معها، الذي قد تهدده النزاعات الدينية والعرقية في دولة جنوب السودان.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجيةالمصرية؛ الجيوبوليتيك؛ الاعتراف الدولي؛دولة جنوب السودان؛الدور المصري.

Abstract: *This study aimed to explore the role of Egyptian foreign policy toward the establishment of the State of South Sudan. The study adopted the analytical approach to examine Egyptian foreign policy toward South Sudan. The findings indicate that Egyptian foreign policy played a role in the establishment of the State of South Sudan, most notably through Egypt's recognition of the new state. One of the most important conclusions of the study is the significant role of the geopolitical factor in shaping Egyptian foreign policy toward South Sudan, particularly Egypt's geographical proximity to South Sudan and its shared water interests, which may be affected by religious and ethnic conflicts within South Sudan.*

key words: *Egyptian foreign policy; Geopolitics; International recognition; State of South Sudan; The Egyptian role.*

* د. نادية أبو زاهر .

مقدّمة:

توجد علاقة بين مصر وجنوب السودان، حيث كانت مصر من الدول التي سارعت للاعتراف بها كدولة مستقلة عند استقلالها في عام 2011. واستناداً للعامل الجيوبوليتيكي حددت مصر سياستها الخارجية تجاه إقامة دولة في جنوب السودان، وذلك بسبب رابط أساسي بينهما وهو نهر النيل، إضافة إلى وجود العديد من الروابط والعلاقات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية المشتركة بينهما، وهذه العلاقات كانت سبباً تمكنهما من التعاون (ميخائيل، 2016) فحددت مصر سياستها الخارجية تجاه دولة جنوب السودان بما يحافظ على أمنها واستقرارها (محمد، 2014،صفحة3).

إلا ان هناك العديد من المهددات، والضغوطات التي تحكم مسار السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان، الأمر الذي أدى إلى تبلور الموقف المصري الإستراتيجي تجاهها، (الطويل، 2021) تم تناول مجموعة من الأوضاع الجيوسياسية التي تؤطر علاقة مصر مع دولة جنوب السودان، (عبد الفتاح، 2020) فسياسة مصر الخارجية تجاه جنوب السودان عقب استقلال جنوب السودان برزت بشكل أعمق، ولعل العامل الجيوبوليتي تحددها بشكل جلي، وذلك عندما ظهر تعاون بين "جوبا" عاصمة جنوب السودان و"القاهرة" عاصمة مصر في مجال الاهتمام بنهر النيل، حيث أنشأت العديد من المشروعات بين الدولتين لحماية النهر وتعزيز موارده المائية، وكان من بينها مشروع قناة "جونقلي" الذي انجز معظمه ولم يستكمل بعد (الكرم، 2014،صفحة92).

حددت مصر سياستها الخارجية تجاه جنوب السودان بناءً على إعطاء أولولية كبيرة خاصة لدعم إقامة الدولة وبنائها، حيث شاركت مصر بأكبر بعثة في قوات حفظ السلام الدولية بجنوب السودان لدعم استقرار جنوب السودان عقب الاستفتاء الذي أجرى لهذا الغرض عام 2011، (بعثة مراقبة الانتخابات، 2011،صفحة5) ويظهر العامل الجيوبولتيكي كذلك في التحديدات التي تواجه السياسة الخارجية المصرية تجاه دول جنوب السودان على مياه نهر النيل (ضبيش، 2016،صفحة15).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يوجد جدل نظري بين الباحثيين حول محددات السياسة الخارجية ودورها، حيث ينحصر هذا الجدل فيمن يرى أنه يحدد السياسة الخارجية المدخل الديمغرافي، وبين من يرى يحددها هو المدخل الجيوبوليتيكي (العياصرة، 2019،صفحة10)، وهناك من يرى أن من يحدد دور السياسة الخارجية مداخل أخرى، كالمدخل الأمني، أو المدخل القانوني. وبالنسبة للسياسة الخارجية المصرية يوجد جدل حول محدداتها تجاه دولة جنوب السودان. وهناك من يجادل أن دولة جنوب السودان باعتبارها دولة منبع لمياه نهر النيل يعتبر محدد السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة السودان. من هذا الجدل تحدد إشكالية الدراسة في الإجابة عن سؤالها الرئيسي التالي: "ما دور السياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان؟"

يساعد في الإجابة عن التساؤل الرئيس للدراسة الإسئلة الفرعية التالية:

- ما دور السياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان؟
- ما دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه دعم دولة جنوب السودان؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيتها الرئيسية التالية: "يوجد دور للسياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان". كما للدراسة فرضيات فرعية تساعد على إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية، وتتلخص في التالي:

- يوجد دور للسياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان.
- يوجد دور للعامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من أهمية نظرية وأهمية عملية موضحة تالياً:

- للدراسة أهمية نظرية لأنها تدرس دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية تجاه دول الجوار التي تخوض صراعات. وتغطي هذه الدراسة هذه الفجوة لأن هناك قلة الدراسات العربية التي تهتم بدراسة دور العامل الجيوبولتيكي في تحديد السياسات الخارجية أثناء الصراعات كما هو الأمر بالنسبة لدور العامل الجيوبولتيكي في تحديد السياسة الخارجية لمصر تجاه دولة جنوب السودان، وهو الجانب الذي ستغطيه هذه الدراسة.
- للدراسة أهمية عملية لأن من شأنها إفادة الباحثين والطلبة والمهتمين بالشأن المصري بما يمكن للعامل الجيوبوليتيجي أن يلعب دوراً في تحديد دور السياسة الخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان، وللدراسة أهداف فرعية أخرى تساعد في تحقيق الهدف الرئيسي للدراسة، وهي موضحة بالتالي:

- التعرف على دور السياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان.
- التعرف على دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه دعم دولة جنوب السودان.

محددات الدراسة :

تشمل محددات الدراسة على جوانب متعددة منها:

- المحدد الموضوعي: تقتصر هذه الدراسة على معالجة السياسية الخارجية لجمهورية المصر العربية وهي العامل المستقل في هذه الدراسة تجاه دولة جنوب السودان وهي العامل التابع في هذه الدراسة.
- المحدد الزماني: الدراسة تقتصر على الفترة منذ عام 2011 حتى الآن، وعام 2011 هو العام الذي انفصلت فيه جنوب السودان عن السودان.
-

منهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليلي لتحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان. ويعود هذا المنهج إلى كل من ارسطو وأفلاطون. وقد ساد المنهج التحليلي في أعقاب الثورة الفرنسية. وقد تم الاعتماد في تحليل السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان على المدخل الجيوبوليتكي (GeoPolitical)، وهو مقاربة نظرية تناسب أغراض الدراسة، فالمقاربة النظرية الجيوبوليتيكة كما يسميها البعض أو العامل الجيوبوليتيكي كما يسميه البعض الآخر أو المدخل الجيوبوليتكي يعتبر المقياس العام الذى يمكن بواسطته الاستدلال على العامل الذى يحدد السلوك السياسي الخارجي المصري تجاه قضية إقامة دولة السودان، كما أنه يساعد في تفسير العلاقات بين مصر وجنوب السودان وتحليلها. وينسب الاقتراب الجيوبولتيكي للجغرافي كرودولف كيلين (Rudolf Kjellén)، وذلك لأنه أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك الذي عنى بها "دراسة البيئة الطبيعية للدولة" وتأثير البيئة على السياسة (Starr, 2013).

1. الاطار النظري والدراسات السابقة

سيتناول هذا المبحث الإطار النظري الذي أستندت عليه هذه الدراسة، وذلك كي يساعد في الإجابة على تساؤل الدراسة الرئيس والأسئلة الفرعية، وحتى يساعد على التعرف على دور السياسة الخارجية المصرية في دعم إقامة دولة جنوب السودان. وسيعالج هذا الفصل بدايةً السياسة الخارجية من حيث مفهومها ومحدداتها، وفوائدها، ثم سيعالج العامل الجيبوليتيكي من حيث مفهومه ومحدداته، ثم سيستعرض الدراسات السابقة، والتعقيب عليها.

1.1. السياسة الخارجية

السياسة الخارجية مفهوم سياسي يعني كل ما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية مع البلدان الأخرى، سواءً كانت مجاورة أم غير مجاورة، بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية للدولة، ويخلط الكثيرون بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية، فالسياسة الخارجية هي نهج تتبعه الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، فيما أن الدبلوماسية فهي مجرد أداة أو وسيلة من وسائل تحقيق أهداف السياسة الخارجية (عبد الفتاح، 2019،صفحة44). ويقصد بصنع السياسة الخارجية تحويل الهدف العام للدولة إلى قرار محدد وفعل محدد. وفي هذا المحور سيتم توضيح مفهوم السياسة الخارجية.

1.1.1.مفهوم السياسة الخارجية:

لا يوجد اتفاق على تعريف السياسة الخارجية للدولة، حيث اختلف الكثير من الباحثين في تحديد مفهوم السياسة الخارجية بشكل دقيق، وذلك لاختلاف منطلقات كل منهم في تعريفه. وهناك عدة اتجاهات لتعريف السياسة الخارجية حيث يوجد اتجاه يعرف السياسة الخارجية على أنها مجموعة برامج. ورائد هذا الاتجاه محمد السيد سليم الذي يعرّفها: "برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي" (الدبار، 2019،صفحة8). ويتفق الكثيرون مع هذا الاتجاه حيث يعرفها أحمد النعيمي على أنها" برنامج العمل العلني

الذي يختاره الممثلون الرسميون لموحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل البرامجية المتاحة بيدف تحقيق أداف محددة في المحيط الخارجي" (ليسيا، ونبيلة، 2015،صفحة16).

فيما أن هناك اتجاه ثاني يعرف السياسة الخارجية على أنها على أنها سلوك صانع القرار. من أهم رواد هذا الاتجاه تشارلز هيرمان (Charles Hermann) الذي عرّف السياسة الخارجية على أنها "تتألف من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصد بها التأثير في سلوك الدولة الخارجية" (مرعي، 2018، 97). ويتفق كثيرون بأن السياسة الخارجية بأنها سلوك صانع القرار كمازن الرمضاني الذي عرفها بأنها" السلوك السياسي الذي يتبعه صناع القرار في وقت معين مقابل غيره من اللاعبين الدوليين، خارج الحدود الإقليمية لدولته" (مرعي، 2018،صفحة12).

هناك اتجاه ثالث يعرف السياسة الخارجية على أنها نشاط خارجي وحركة خارجية للدول. بمعنى آخر يهتم هذا الاتجاه بتعريف السياسية الخارجية إلى تحويل مدخلاتها إلى أنشطة تتوخى تحقيق غايات معينة. ومن رواد هذا الاتجاه جورج مودلسكي (Goerge Modelski) الذي يعرف السياسة الخارجية بأنها "نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى ولإقامة أنشطتها طبقاً للبيئة الدولية" (مرعي، 2018،صفحة95).

2.1.1. فوائد السياسة الخارجية

يوجد فوائد عديدة للسياسة الخارجية حيث بإمكانها أن تساهم في عدة أمور (إلياس، 2016،صفحة165)، ويمكن تلخيص أبرز فوائد السياسة الخارجية بالتالي:

- فهم التوجهات الخارجية للدول.
- معرفة أسباب ضعفها أو قوتها بالتدخل في دول أخرى.
- فهم طبيعة علاقتها مع الدول الأخرى.

3.1.1. محددات السياسة الخارجية

تتحكم في السياسة الخارجية مجموعة من المحددات الداخلية والخارجية، وتلك المحددات هي المسؤولة عن السلوك السياسي الخارجي لدول، وهي التي تؤثر في قوة السياسة الخارجية لدول أو ضعفها، ويقصد بمحددات السياسة الخارجية بأنها مجموعة العوامل التي تؤثر بشكل أو بآخر في توجيه وتبلور السياسة الخارجية في الدولة (محمد، 2016،صفحة251).

المحددات الداخلية وهي المحددات التي تقع داخل إطار إقليم الدولة، والتي يمكن لدولة من خلالها أن ترسم وتحدد أهداف وتوجهات السياسة الخارجية، وتشتمل المحددات الداخلية على: المحددات الجغرافية، والمحددات البشرية، والمحددات الشخصية لصانع القرار، والمحددات المجتمعية، والمحددات السياسية، والاستقرار السياسي، والمحددات العسكرية وتجدر الإشارة إلى أنه كلما تنوعت المحددات الداخلية لدولة وتكاملت أدوارها، يصبح لدولة حضور فاعل وقوي على مستوى العلاقات الدولية مع الدول الأخرى(العياصرة، 2019،صفحة10).

مما سبق يمكن استنتاج التالي:

هناك ثلاث اتجاهات رئيسية لتعريف السياسة الخارجية، الاتجاه الأول يرى أن السياسة الخارجية هي مجموعة برامج، ويرى الاتجاه الثاني أن السياسة الخارجية هي سلوك صانع القرار، بينما يرى الاتجاه الثالث أن السياسة الخارجية هي مجموعة الأنشطة الخارجية لدولة.

2.1.العامل الجيبوليتيكي:

علم الجيوبوليتك، باللغة الإنجليزية Geopolitics يتكون من لفظتين يونانيتين، جيو- Geo وتعني الأرض، وpolitics وتعني السياسة. وينطلق العامل الجيوبوليتيكي من دراسة تأثير الجغرافيا على السياسة. ويمكن اختصار تعريف علم الجيوبوليتك بالعلم الذي يدرس تأثير الأرض (برها وبحرها ومرتفعاتها وجوفها وثرواتها وموقعها) على السياسة، في مقابل تحقيق أهداف السياسة للاستفادة من هذه المميزات (Schlegel, 2021,p. 89).

1.2.1. مفهوم العامل الجيبوليتيكي:

يوجد جدل حول تعريف للجيوبوليتيك ولعلَّ سبب هذا الاختلاف يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما، تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما، اختلاف الفترات الزمنية، والأحداث الدولية (هاشم، والمعيني، 2020،صفحة3).

لا يوجد اتفاق حول تعريف الجيوبوليتك، فهناك من يعرّفه في إطار المنظور الوضعي الويستفالي أي الذين يُرَكِّزُون على الدولة كفاعل وحيد الذي يمتلك القوة المتمثلة في الجغرافيا فقط، كرودولف كيلين: الذي يُعد أول من استخدم مصطلح الجيوبوليتيك عام 1905 في كتابه "الدولة مظهر من مظاهر الحياة"، وقد عرّف الجيوبوليتك على أنَّه: "دراسة البيئة الطبيعية للدولة، وأنَّ أهم ما تُعنى به الدولة هو القوة، بمعنى آخر كيف يمكن لصانّع القَّرار جعل الموقع الجغرافي كمصدر قوّة للدولة في التعبير عن مواقفها السياسية؟ (طي، 2019،صفحة6).

هناك من عرّفها من منطلق المنظور ما بعد الوضعي، أي التي لم توخذ الدول كفاعل وحيد بل وإنما وجدت فواعل أخرى على غرار القوة الصلبة مؤثرة كالتكنولوجيا، الجنس، النوع وغيرها، كإف لاكوست (Yves Lacoste): الذي عرّفه على أنه: "دراسة لمختلف أشكال صراع السلطة على الأرض، والقدرة تقاس بالموارد التي يحتويها الإقليم، والقدرة على التخطيط خارج الإقليم" (بو علام، 2022،صفحة25).

هناك من يرى بأن الجيوبولتيك تطور عبر مراحل، حيث كان يستخدم في القرن العشرين، وخاصة خلال النظام النازي من أجل تبرير أهداف التوسع، وبهذه الطريقة كانت بداية ولادة تفسير الجغرافيا السياسة، الذي ينص على أنه يروج لمظاهر الإستعمار، والسلوك العدواني، واستمر استخدام مفهوم الجيوبوليتك ليشير إلى التوسع حتى هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية، حيث صار يُنظر إليه على أنه مثال للتوظيف الخاطئ للجغرافيا في السياسة (عبد السلام، 2019،صفحة88)، واستمر الحال على هذا المنوال حتى تسعينات القرن الماضي عندما لاحت مؤشرات انهيار الاتحاد السوفياتي وظهرت مؤشرات على الولادة

الجديدة لمقولات الجيوبوليتيك، الذي دفع إلى ظهور مقولات الجيوبوليتكتك التي تسعى إلى قراءة التحولات الكونية الكبرى، وذلك من منظور جيوبوليتكي (عبد السلام، 2019،صفحة89).

بالإضافة لذلك هناك تعريف آخر له على أنه" علم دراسة تأثير الأرض برها وبحرها وثرواتها وموقعها على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات، أي السياسة المتعلقة بالسيطرة على الأرض وبسط نفوذ الدولة في أي مكان تستطيع الوصول إليه، إذ أن النظرة الجيوسياسية لدى دولة ما تتعلق بقدرتها على أن تكون لاعباً فعّالاً في أوسع مساحة ممكنة من الكرة الأرضية" (محمد، 2016،صفحة252).

2.2.1. فوائد العامل الجيوبوليتكي

يوجد فوائد عديدة للعامل الجيوبوليتكي حيث يمكن أن تساهم في عدة أمور (فرنسيس، 2019،صفحة4) ويمكن تلخيص أبرز فوائد العامل الجيوبوليتيكي بالتالي:

رسم السياسة الخارجية.

يشكل مرجعاً لتفسير سلوك الدولة، وفهم عقلية صانع القرار.

تحديد الدولة لأولويات سياستها الخارجية.

التعرف على التهديدات الجغرافية التي تواجه الأمن القومي للدولة.

تأخذ بإعتبارها ضعف العوامل الجغرافية.

3.2.1 .محددات العامل الجيوبوليتيكي على السياسية الخارجية:

هناك مجموعة من المحددات للعامل الجيوبولِيتكي، وتلك المحددات هي المسؤولة عن رسم مسار السياسة الخارجية، أولها: مقومات الجغرافيا السياسية (الموقع والمناخ والموارد وغيره) التي تحدد أهم عوامل القوة والضعف للجغرافيا السياسية، والتي لها دور وصفي إذ تقوم بوصف المقومات الجغرافية للدولة، ودور تحليلي لتحليل ما إذا كانت تأتي هذه المقومات في صالح الدولة أم ضدها، بالإضافة إلى ضمه التاريخ، والقوميات ثانيها: يتمثل في التهديدات الأمنية التي يكون مصدرها الدول المجاورة. ثالثها: هو التصور الذي يضعه المفكرون الجيوبوليتيكيون عن الدولة (فرنسيس، 2019،صفحة5).

مما سبق يمكن استنتاج التالي:

هناك منطلقين يتم الاستناد إليهما عند تعريف العامل الجيوبولتيكي: الأول المنظور الوضعي الويستفالي، أي الذين يُرَكِّزُون على الدولة كفاعل وحيد لتأثيرها على السياسة الخارجية، وثاني منطلق المنظور ما بعد الوضعي، الذي يرى بأن هناك فواعل أخرى تأثر على السياسة الخارجية على غرار القوة الصلبة.

هناك محددات للعامل الجيوبولتيكي لتأثيره على السياسية الخارجية للدولة: وهي مقومات الجغرافيا السياسية، والتهديدات الأمنية التي يكون مصدرها الدول المجاورة، والتصور الذي يضعه المفكرون الجيوبوليتيكيون عن الدولة.

3.1 .الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات الحديثة التي تناولت مفهوم السياسة الخارجية بشكل عام، ودور السياسة الخارجية المصرية في دعم إقامة دولة جنوب، ومفهوم العامل الجيوبوليتكي، وأثره على السياسة الخارجية المصرية، إلا أن هناك القليل من الدراسات العربية التي تحدثت عن مفهوم العامل الجيوبوليتكي، لعل السبب في ذلك هو ربط المفهوم الجيوبوليتكي لتبرير أهداف التوسع وذلك في أحداث الحرب العالمية الثانية والسلوك العدواني وتأخّر البلدان العربية عن باقي الدول المتقدمة. وقد تم مراجعة دراسات مختلفة حول مفهوم السياسة الخارجية، ومفهوم العامل الجيوبوليتكي وأثره على السياسة الخارجية، حيث سوف يتم مراجعتها من الأحدث إلى الأقدم، ومن هذه الدراسات:

- دراسة الهلالي (2019) بعنوان: الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجهة "سد النهضة نموذجاً"

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التهديدات والمخاطر التي تصيب الأمن المائي المصري، وآليات مواجهة هذه التهديدات، حيث تناولت هذه الدراسة مصادر التهديد للأمن المائي المصري داخلياً، وخارجياً، كما تناولت آليات مواجهة وحلول مقترحة لحماية الأمن المائي المصري. اعتمدت هذه الدراسة على المناهج الأتية: المنهج الوصفي، والمنهج القانوني، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: استمرار مصر في اتباع النهج التعاوني (سياسياً - أمنياً - إقتصادياً - ثقافياً) مع دول حوض النيل خاصةً، وإفريقيا بصفة عامة، باعتبار ذلك من ركائز الأمن القومي المصري، والعمل على كسب ود وتأييد الجانب السوداني كشريك استراتيجي في المفاوضات، وكعمق للأمن القومي المصري.

- دراسة نوارة ومختار (2018) بعنوان: إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة حوض النيل

تهدف هذه الدراسة إلى النعرف على إشكالية الأمن المائي في حوض النيل، حيث تناولت هذه الدراسة مشاريع التعاون بين مصر ودول الحوض، وتحدثت عن أزمة مياه نهر النيل، والتدخلات الخارجية بدول الحوض، واعتمدت هذه الدراسة على المناهج الأتية: المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي، ومنهج دراسة الحالة، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن جذور الصراع المائي في حوض النيل وتحديداً في مصر كان بسبب بروز قوى أجنبية أدخلت حوض النيل في استراتيجياتها.

- دراسة ميخائيل (2016)، العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان 2011-2016

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان من عام 2011-2016، حيث تناولت هذه الدراسة المخاوف المصرية تجاه جنوب السودان فيما يتعلق بتوزيع الحصص المائية، بالإضافة إلى تناولها سبل التعاون الكثيرة بين البلدين، والتهديدات المشتركة التي لها علاقة بكل من الأرهاب وسد النهضة. واستخدمت هذه الدراسة منهج المصلحة الوطنية، وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها: أن العلاقات المصرية مع دولة جنوب السودان أمام مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم وتتضمن الإيجابيات

والفرص والسلبيات والأزمات. وأن ما تسعى مصر إليه في سياسة تعاملها مع جنوب السودان هو من أجل ضمان أمنها القومي والمائي.

- دراسة محمد (2014) بعنوان استقلال جنوب السودان وأثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير استقلال جنوب السودان على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل، حيث تناولت الصراع المائي بين دول المصب ودول المنبع من الناحية القانونية، وتناولت الدور الإسرائيلي في دعم الانفصال ودوافعه، ولم توضح الدراسة المنهج الذي استخدمته، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج عدة أهمها: أن انفصال جنوب السودان أدى إلى أثر سلبي على حصص كل من مصر والسودان، كما توصلت إلى رفض كل من مصر والسودان أي اتفاق جديد لا يحفظ حقوقها في ظل حاجتها المائية، وذلك لارتفاع النمو السكاني.

1.3.1 .التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال استعراض الدراسات السابقة اتضح ما يلي:

- أوجه الاتفاق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في تناولها لموضوع الأمن القومي المصري، حيث أن الدراسات السابقة تشير إلى أن انفصال جنوب السودان له أثر على الأمن المائي المصري، وتتفق مع الدراسات السابقة في احتمال لجوء جنوب السودان إلى سناريو بيع المياه لزيادته عن حاجاتها، وضعف البنية التحتية لديها، واللجوء إلى الصراع، والتدخل العسكري، كما في دراسة (محمد، 2014) ، وتتفق مع الدراسات الأخرى في أن التعاون المائي، والاقتصادي، والسياسي له دور في تحسين العلاقة بين مصر وجنوب السودان، وتجنبها للصراع، والتدخل العسكري كدراسة (الهلالي، 2016) ودراسة (نوارة والمختار، 2018) ودراسة (ميخائيل، 2016) وذلك لغموض العلاقة، وسناريوهات، للعلاقة المصرية الجنوب السودانية.

- **أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:**

تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث المنهج: حيث استخدمت الدراسة الحالية المنهج التحليلي من خلال الاعتماد على التحليل استناداً إلى المدخل الجيوبوليتيكي.

تختلف الدراسة الحالية عن جميع الدراسات السابقة في تناولها موضوع السياسة الخارجية في إقامة جنوب السودان فقط، ولم تتناول الحديث عن دول حوض النيل بشكل عام.

2. السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان

استكشاف دور السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان، من خلال التعرف على دور السياسة الخارجية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان، ومن خلال التعرف على دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان، استدعى الباحثان أن يعالج ضمن هذا الفصل عنوانين رئيسين الأول دور السياسة الخارجية المصرية في دعم الاعتراف بإقامة

دولة جنوب السودان، والثاني دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان. وفيما يلي توضيح هذين العنوانين ليساعدا في تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على أسئلتها وإثبات أو نفي فرضياتها.

1.2. دور السياسة الخارجية المصرية في دعم الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان

قبل قيام دولة جنوب السودان، كانت العلاقة بين مصر وجنوب السودان علاقة قوية. وتم إنشاء دولة جنوب السودان نتيجة استفتاء شعبي في الفترة ما بين 9 كانون ثاني- 15 كانون ثاني/ 2011، حول ما إذا كان سكان الجنوب يقبلون بإقامة دولتهم المستقلة والانفصال عن الشمال. وذلك تنفيذاً لبنود اتفاقية السلام الشامل، والحركة الشعبية لتحرير السودان في 9 كانون ثاني من العام 2005. وأعلنت نتيجة الاستفتاء في 7 شباط من العام 2011، بموافقة أغلبية المصوتين على الانفصال عن السودان الموحد بنسبة (98.83%) من الأصوات (الخطيب والشب، 2012،صفحة393).

تعود العلاقة القوية بين مصر والسودان قبل الإعلان عن إنشاء دولة جنوب السودان إلى تاريخ طويل منذ عشرات السنين، وذلك عندما كان هنالك أعداد من أبناء الجنوب، يأتون إلى مصر من أجل تلقي تعليمهم في الجامعات المصرية، ومنذ ذلك الوقت والعلاقة بين مصر وجنوب السودان تزداد تعمقاً، ذلك في ظل رغبة الشعبين القوية في تطوير العلاقات بين البلدين (الطويل، 2012،صفحة272).

استمرت العلاقات بين البلدين حتى في ظل انفصال جنوب السودان عن السودان، حيث ظهرت بوضوح قوة العلاقة بين جمهورية مصر العربية وبين دولة جنوب السودان من خلال السياسة الخارجية المصرية التي لعبت دوراً في إقامة دولة جنوب السودان. وقد برزت سياسة مصر الخارجية في مساندتها من خلال، مسارعتها إلى إعلان دعمها لدولة جنوب السودان. وقد بررت جمهورية مصر العربية سياستها الخارجية في الإسراع عن الاعتراف بدولة جنوب السودان بأن ذلك جاء في إطار السعي إلى حرص مصر على دعم رغبة أبناء الجنوب في إقامة دولتهم المستقلة المنفصلة عن الشمال، ولاحقاً طورت مصر مع دولة جنوب السودان هذه العلاقة (ميخائيل، 2016).

كما تمثلت السياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بدولة جنوب السودان من خلال تطوير علاقتها الخارجية مع الدولة عقب الاعتراف باستقلالها. ويمكن استنتاج دور السياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان من خلال التالي (الخطيب، والشب، 2012،صفحة13) (جبريل، 2017،صفحة83) (الطويل، 2012،صفحة278) (القوني، 2017):

1. مشاركة وفد مصري رفيع المستوى في احتفالات إعلان الدولة الذي أقيم في جوبا.
2. تسليم الوفد المصري المشارك في احتفالات إعلان إقامة دولة جنوب السودان خطاباً رسمياً بالاعتراف بجمهورية جنوب السودان .
3. إعلان الوفد المصري خلال الاحتفال سياسة مصر الخارجية تجاه الدولة الناشئة تعزيز العلاقات معها ودعمها مع الأشقاء فى الجنوب.

2.2. دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه دعم دولة جنوب السودان

لعب العامل الجيوبوليتيجي دوراً في تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه دعم دولة جنوب السودان، ويمكن ملاحظة هذا الدور منذ انفصال دولة جنوب السودان، فكان لانفصال جنوب السودان انعكاسات ذات أبعاد جيوبوليتكية كبيرة على مصر، حيث أنه عند انفصال جنوب السودان، أصبحت الدولة الحادية عشر لحوض النيل، وأصبحت دولة منبع، حيث يوجد حوض بحر الغزال في داخل حدودها، وبطبيعة الحال ستكون عضويتها في هذا المجتمع النيلي مؤثراً على المصالح المائية والسياسية لمصر في حوض النيل (علام، 2022،صفحة40).

فرضت الانعكاسات الجيوبوليتيكية على مصر تعديل سياساتها الخارجية تجاه دولة جنوب السودان لضمان حقوقها المائية في حوض النيل، على الرغم من تطمين دولة جنوب السودان لمصر بشأن حقوقها المائية، لأن السياسة الخارجية المصرية المستقبلية تجاه دولة جنوب السودان ستخضع لحساب المكسب والخسارة (نور الدين، 2016،صفحة77). لا سيما وأن طبيعة مناخ دولة الجنوب لا يستدعي أي حاجة لمياه الأنهار أو البحيرات للزراعة، حيث إن كميات مياه الأمطار طوال العام قد تكون أكثر من الحاجة بكثير، هذا بالإضافة إلى أن مياه الأنهار القادمة عبر الحدود الجنوبية والغربية، جعلها تشكل مشكلة ما يُسمى "بالسدود" قبل النيل الأبيض (كامل، 2019،صفحة30).

يمكن تفسير سبب تعديل السياسة الخارجية المصرية تجاه جنوب السودان بسبب أهمية دولة جنوب السودان بالنسبة لقضايا المياه التي تمثل جزاءً جوهرياً وحيوياً من مصالح الأمن القومي المصري، لاعتماد مصر على مياه نهر النيل بشكل أساسي، حيث يساهم بنسبة (96%) من المياه العذبة التي تستخدمها مصر (الهلالي، 2016،صفحة2). وزادت هذه الأهمية نتيجة التخوف المصري من أن تدخل اتفاقية "عنتيبي" حيز التنفيذ والاعتراف الدولي مما قد يؤدي إلى المساس في حصة مصر المائية. وهذه الاتفاقية تتعلق بإعادة توزيع حصص المياه على دول الحوض، ووفقاً لمستجدات إقليمية جديدة. (محمد، 2014،صفحة7)

جاء استقلال جنوب السودان ليزيد من احتمالات زيادة المطالبين بخفض حصص مصر والسودان وهذا الاحتمال قائم خاصة، أن دولة الجنوب ذات انتماء لجوارها، مع وجود أطراف خارجية تؤجج هذه المطالب وتحديداً إسرائيل، ومن ورائها الولايات المتحدة، ومع معاناة دولة الجنوب من الفقر والتأخر في بناها التحتية فقد تلجأ لسيناريو العمل على بيع المياه لدولتي الممر والمصب مما سيهدد الحصص المائية لهما ويؤثر سلباً على خططهما التنموية التي تعوقها مثل هذه المشاريع (نوارة، ومختار، 2018،صفحة141).

حصص المياه المصرية من نهر النيل وإقامة المشاريع على نهر النيل تصنف ضمن العامل الجيوبوليتكي الذي يؤثر على تحديد السياسة الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان، حيث يمثل نهر النيل الموقع الأمثل لمشروعات زيادة حصة المياه المصرية سواء أكان ذلك بالتخزين أم بشق القنوات "كمشروع قناة جونجلي"، والتي من شأنها زيادة إيرادات مياه النيل، وما يتبعه من توليد للكهرباء، حيث تقوم هذه القناة بحمل مياه بحر الجبل مباشرة إلى النيل الأبيض، دون أن تمر هذه المياه بمنطقة المستنقعات المعروفة

بالسد، حيث يتبخر ويتسرب معظمها، ومن هذه القناة، يمكن إضافة نحو خمس مليارات متر من المياه للنيل الأبيض (عثمان، 2020،صفحة8).

رغم أهمية مشروع قناة جونجلي لمصر إلا أن الحرب الأهلية في جنوب السودان كانت قد تسببت في إيقاف تنفيذ المشروع بعد أن أنجز منه نحو (60%)، الأمر الذي بسبب في حرمان مصر والسودان من أربع مليارات إضافية من مياه النيل (عبد الرحمن، 2016،صفحة48). فمشروع قناة جونجلي واحد من المشروعات المشتركة بين البلدين لتنمية مصادر مياه نهر النيل بين مصر وجنوب السودان، وتوقيع الإتفاق المشترك بين البلدين، الذي ينص على إنشاء جهة مشتركة بين البلدين تتولى مسؤولية إدارة مياه النيل، ويقضي أيضاً بإرسال بعثة ري مصرية إلى جنوب السودان لتحديد مستويات مياه النيل، (محمد، وعرفة، 2017،صفحة23) إضافةً إلى إتفاقية التعاون الفنى بشأن التعاون في مجال الموارد المائية بين وزارة الموارد المائية والرى بجمهورية مصر العربية، ووزارة الكهرباء والسدود والرى والموارد المائية بجمهورية جنوب السودان (محمد، وعرفة، 2017،صفحة10).

إضافة لذلك يبرز دور العامل الجيوبولتيكي في تحديد السياسية الخارجية تجاه دولة جنوب السودان بسبب قربها الجغرافي من مصر، وبسبب القرب الجغرافي لإسرائيل من الدولتين. وهذا القرب الجغرافي لكل من إسرائيل ودولة جنوب السودان من مصر، خلق تخوفاً عند جمهورية مصر من التدخلات الخارجية التي يمكن أن تكون محفزة للصراع حول المياه، وأن أخطر هذه التدخلات، هي تلك التي تنطلق من محور التخطيط الصهيوني، الذي يحاول السيطرة على المياه العربية، حيث تسعى إسرائيل إلى الحصول على حصة من مياه نهر النيل، حيث تستخدم سياسة الإحتواء للضغط السياسي على دولتي المصب، خصوصاً مصر لتحقيق مراميها (البحيري، 2016،صفحة58).

العامل الجيوبولتيكي كذلك يلعب دوراً في تحديد السياسية الخارجية المصرية تجاه دولة جنوب السودان بسبب المصالح المصرية في زيادة مواردها المائية من النيل، ويمكن أن يتم زيادة مواردها المائية من النيل من خلال استقطاب الفواقد المائية في بحر الغزال في جنوب السودان. فمن أن أجل أن تنفذ مصر أي مشروعات على هذا البحر لا بد من موافقة دولة جنوب السودان (شروف، 2021،صفحة10). رغم ما تمثله التحديات البيئية من مخاطر حقيقية فإن نظيرتها الجيوسياسية، ربما تحتل النصيب الأكبر من حجم المخاوف التي تسيطر على المصريين، إذ تصاعد القلق على مستقبل البلاد المائي مع بداية الحديث عن إنشاء سد النهضة الإثيوبي الذي كان صدمة للملايين من الشعب المصري (إبراهيم، 2017،صفحة6).

فيما يلي يوضح جدول (1) التالي أكثر حول العامل الجيوبولتيكي الذي دعا مصر لتحديد سياستها الخارجية تجاه دولة جنوب السودان بسبب تنامي احتياجاتها المائية استناداً لما ورد من أحصائيات (أرتميتي، 2013) (أرابيك أر تي،صفحة2022).

جدول رقم 1:مقارنة حول الإحصائيات المائية المصرية بين عام 2013 وعام 2022 في ظل التنامي السكاني في مصر

المقارنة	2013	2022
عدد السكان	84 مليون نسمة	110 مليون نسمة
حصة مصر من مياه نهر النيل	55.5 مليار متر مكعب (الحصة المتفق عليها في المعهدات الدولية)	55.5 مليار متر مكعب (الحصة المتفق عليها في المعهدات الدولية)
تحلية المياه	0.05 مليار متر مكعب	0.35 مليار متر مكعب
مياه معالجة الصرف الزراعي والصحي	9.10 مليار متر مكعب	21 مليار متر مكعب
المياه الجوفية	7.4 مليار متر مكعب	3.1 مليار مترمكعب
إجمالي الموارد المائية	72 مليار متر مكعب	82 مليار متر مكعب
العجز المائي	17 مليار متر مكعب	32 مليار متر مكعب

نستنتج من الجدول السابق أنه مع ازدياد السكان، وبمعيار متوسط نصيب الفرد من المياه سنويًا وثبات شبه نسبي في الموارد المائية فإن العامل الجيوبولتيكي لعب دوراً مهماً في تحديد سياسة مصر الخارجية تجاه دولة جنوب السودان، بحيث تصبح السياسة الخارجية المصرية سواء في برامج الحكومات المصرية أو في تصريحات المسؤولين المصريين، والمواقف المصرية أكثر تقرباً من دولة جنوب السودان، وذلك لأن مصلحة مصر المائية وحاجتها للموارد المائية تستدعي ذلك، لأنه وحسب الجدول الوارد أعلاه من المتوقع أن تشهد مصر ملامح أزمة مائية تزداد عامًا بعد عام، الأمر الذي يؤدي إلى دخول مصر إلى ما دون حد الأمن المائي.

إن انفصال الجنوب أثر على المصالح المائية والسياسية الخارجية لمصر تجاه دولة جنوب السودان تحديداً في حوض النيل، وهو ما يستوجب على مصر أن توجه سياساتها الخارجية تجاه دولة جنوب السودان، وأن تحافظ على دعمها المستمر لدولة جنوب السودان، من أجل الحفاظ على أطر العلاقة بين الدولتين، ومن أجل ضمان حقوقها المائية في حوض النيل، والحفاظ على أمنها المائي. وحتى تضمن مصر أن ترضى دولة جنوب السودان في استكمال المشاريع المائية المقامة على نهر النيل في أراضيها. لا سيما وأن هناك من يرى أن من المتوقع أن تطالب دولة جنوب السودان بحصة مائية كما تطالب باقي دول المنابع، وهو ما يعني اتخاذ مواقف مشابهة إلى حد كبير من مواقف دول منابع النيل المخالفة لما تريده كل من دولتي المصب وهما مصر والسودان (محمد، 2014،صفحة7).

هناك مؤشرات تدل على أن العامل الجيوبوليتيكي كان له دور في السياسة الخارجية تجاه دولة جنوب البلدين من هذه المؤشرات بروز علاقات بين البلدين والتعاون في مجال الصحة فكل من مصر وجمهورية جنوب السودان تولي اهتماماً بالغاً بالتعاون في المجال الصحي، وذلك عن طريق إرسال عدد من القوافل الطبية للعمل بالولايات الجنوبية، وإقامة منفذ لبيع الأدوية المصرية للجنوبيين، وإرسال بعض المساعدات في مجال الصحة، وإرسال فريق طبي عسكري قام بإجراء عمليات جراحية في المستشفى العسكري في إبريل 2014، وإرسال قافلتين طبيتين إلى جنوب السودان الأولى مستشفى جوبا التعليمي والثانية إلى مدينة "واو" (الهيئة العامة للاستعلامات، 2021). كما أن هناك مؤشرات تدلل على دور العامل الجيوبولتيكي في تحديد السياسة الخارجية تجاه دولة جنوب السودان، منها ما قامت به الحكومة المصرية من تقديم مجموعة من المنح الدراسية للماجستير في مجال الطب وفى مجال التعليم للطلبة من دولة جنوب السودان. كما قدمت مصر قافلة طبية ودوائية وغذائية فى 4 مارس 2017 تبلغ نحو 20 طناً، هدية من شعب مصر إلى شعب جنوب السودان (نور الدين، 2016،صفحة132).

كما أن من المؤشرات الأخرى التي تدل على دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية تجاه دولة جنوب السودان وتنظيم معرض "صنع في مصر" في دولة جنوب السودان لتعريف السودانيين من دولة جنوب السودان بالصناعات المصرية. وتم نقاش سبل تكثيف برامج التدريب وبناء القدرات في دولة جنوب السودان. ومن المؤشرات كذلك على دول العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسية الخارجية تجاه دولة جنوب السودان تطوير العلاقات بين الدولتين في مجال نقل الخبرات في قطاعي التجارة والصناعة المصرية إلى دولة جنوب السودان، كذلك تطوير الإطار القانوني المنظم للتعاون التجاري والصناعي الحالي بين الدولتين.

للعامل الجيوبوليتيكي أيضاً دور في تحديد السياسية الخارجية تجاه دولة جنوب السودان، تفعيل عدد جديد من المشروعات التنموية التى اقترحها الجنوب سودانى، مؤخراً مثل مشروع إنشاء المزرعة النموذجية بولاية غرب بحر الغزال، وإنشاء عدد من سدود حصاد مياه الأمطار في عدد من ولايات جنوب السودان، تقوم مصر كذلك بإنشاء مشروع المرسى النهرى بمدينة كواجوك عاصمة ولاية "جوجريال" بجمهورية جنوب السودان، الذى يهدف إلى تنشيط الملاحة النهرية بين المدن الرئيسية في حوض بحر الغزال وتعزيز التجارة البينية (محمد، وعرفة، 2017،صفحة20).

يمكن الاستدلال على مؤشرات تدل على دور العامل الجيوبولتيكي في تحديد السياسة الخارجية تجاه دولة جنوب السودان، منها إرسال مصر أكبر قوة لقوات حفظ السلام الدولية بجنوب السودان، حرصاً على دعم استقرار الدولة لتوطيد العلاقات فى إطار استراتيجية شاملة للتطوير، من أجل دعم التنمية وتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. كما يمكن الاستدلال على دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية تجاه دولة جنوب السودان حرص مصر على على تقليص فرص التواجد الفاعل للقوى المضادة للمصالح المصرية سواء في شمال أو جنوب السودان، ومنع النزاعات الإثنية أو العرقية أو

الدينية على هذا الاتجاه باعتبارها تهديداً للأمن القومي المصري، وتهديداً للمصالح المصرية (ميخائيل، 2016).

3. النتائج والتوصيات

بعد إجراء هذه الدراسة والتي هدفت إلى استكشاف دور السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان، توصل الباحثان إلى عدة نتائج، تم توضيح ما توصلت إليه الدراسة من نتائج بناء على أسئلتها وفرضياتها وهي مبينة كالتالي:

1.3 .نتائج أسئلة الدراسة:

سعت هذه الدراسة للإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي وهو ما دور السياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان؟ وكي يتم الإجابة على سؤال الدراسة الرئيسي سعت الدراسة إلى الإجابة على سؤالين فرعيين يساعدا في الإجابة على تساؤل الدراسة، والسؤال الفرعي الأول هو ما دور السياسة الخارجية المصرية في الإعتراف بإقامة دولة جنوب السودان؟ أما السؤال الفرعي الثاني فهو ما دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان؟ وفيما يلي سيتم توضيح نتائج أسئلة الدراسة:

1.1.3 . نتائج سؤال الدراسة الرئيس:

أظهرت نتائج سؤال الراسة الرئيسي وهو: "ما هو دور السياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان؟" أنه يوجد دور للسياسة الخارجية المصرية في إقامة جنوب السودان ويتمثل هذا الدور في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان. ووجود دور للعامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان. تختلف نتائج هذه الدراسة مع أي من نتائج الدراسات السابقة.

1.1.1.3. نتائج السؤال الفرعي الأول:

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الأول بعنوان: "ما دور السياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان؟" أنه يوجد دو للسياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان يتمثل هذا الدور بالتالي:

1. كانت مصر من أوائل الدول العربية التي سارعت بالاعتراف بدولة جنوب السودان.
2. مشاركة وفد مصري رفيع المستوى في احتفالات إعلان الدولة الذي أقيم في جوبا.
3. تسليم الوفد المصري المشارك في احتفالات إعلان إقامة دولة جنوب السودان خطاباً رسمياً معبراً عن سياسة مصر الخارجية تجاه الاعتراف بها.
4. إعلان الوفد المصري خلال الاحتفال سياسة مصر الخارجية تجاه الدولة الناشئة تعزيز العلاقات معها ودعمها مع الأشقاء فى الجنوب.

تختلف مع نتائج الدراسات السابقة مع نتائج الدراسات السابقة.

2.1.1.3 . نتائج السؤال الفرعي الثاني:

أظهرت نتائج السؤال الفرعي الثاني "ما دور العامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان؟" وجود دور للعامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسية الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان، ويتمثل هذا الدورفي:

1. قربها الجغرافي من مصر، و وبسبب القرب الجغرافي لإسرائيل من الدولتين فخشت مصر من التدخلات الخارجية التي يمكن أن تكون محفزة للصراع حول المياه خاصة من إسرائيل.
2. وجود مصلحة مائية بالنسبة لمصر في جنوب السودان حيث أن:

أ. حوض بحر الغزال في داخل حدودها، وهو ما يترتب عليه سيكون لعضوية دولة جنوب السودان في هذا المجتمع النيلي مؤثراً على المصالح المائية والسياسية لمصر في حوض النيل.

ب. تعتمد على مياه نهر النيل بشكل أساسي.

ج. وجود مصلحة مصرية في جنوب السودان متعلقة بتخوف مصر من أن تدخل اتفاقية "عنتيبي" حيز التنفيذ والاعتراف الدولي مما قد يؤدي إلى المساس في حصة مصر المائية.

د. مستقبل البلاد المائي مع بداية الحديث عن إنشاء سد النهضة الإثيوبي.

3. وجود مصلحة مصرية في جنوب السودان لتعريف السودانيين من دولة جنوب السودان بالصناعات المصرية فتصبح دولة جنوب السودان سوقاً استهلاكياً للبضائع المصرية.
4. وجود مصلحة مصرية متعلقة حماية الأمن القومي المصري. فبسبب القرب الجغرافي لدولة جنوب السودان من مصر، فالصراعات الدينية أو الإثنية أو العرقية تهديداً للأمن القومي المصري.

تختلف نتائج هذا السؤال مع نتائج الدراسات السابقة.

2.3 نتائج فرضيات الدراسة:

انطلقت الدراسة من فرضية رئيسية وهي وجد دور للسياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان. كما للدراسة فرضيتين فرعيات تساعد على إثبات أو نفي الفرضية الرئيسية، الأولى تفترض وجود دور للسياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان. والثانية تفترض وجود دور للعامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان. وقد جاءت فرضيات الدراسة كما يأتي:

1.2.3. نتائج الفرضية الرئيسية:

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الرئيسية بوجود دور للسياسة الخارجية المصرية في إقامة دولة جنوب السودان. ويعزو الباحثان هذه النتيجة لضمان مصر أمنها القومي بضرورة العمل على تقليص فرص التواجد الفاعل للقوى المضادة للمصالح المصرية في جنوب السودان، وسعي مصر إلى

الحفاظ على حجم مواردها المائية من منابع نهر النيل، وإمكانية العمل على زيادتها، ولا يتأتى ذلك إلا بالتعاون مع جنوب السودان.

1.2.3 .1.نتائج الفرضية الفرعية الأولى:

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الفرعية الأولى بوجود دور للسياسة الخارجية المصرية في الاعتراف بإقامة دولة جنوب السودان. ويعزو الباحثان هذه النتيجة لأنه قد ينتج عن الأزمات الداخلية في جنوب السودان مساس بمصالح مصر، ولأن تفتيت السودان سوف يؤدي إلى سيؤدي إلى سهولة التدخل الأجنبي بها، ويهدد أمن مصر، ومحاربة مصالحها، وخاصة المصالح المائية من نهر النيل، وذلك بسبب العلاقة القوية لجنوب السودان مع إسرائيل والولايات المتحدة بعد الأعتراف المحفل الدولي بها، والتي تسعى كلى الدولتين بتدمير الأمن القوم المصري.

1.2.3 .2. نتائج الفرضية الفرعية الثانية:

أظهرت نتيجة الدراسة إثبات صحة الفرضية الفرعية الثانية بوجود دور للعامل الجيوبوليتيكي في تحديد السياسة الخارجية المصرية في دعم دولة جنوب السودان. ويعزو الباحثان هذه النتيجة لأن هناك حاجة إلى العمل على تقليص فرص التواجد الفاعل للقوى المضادة للمصالح المصرية بسبب قرب دولة جنوب السودان من مصر، وبسبب ومصلحة مصر المائية في دولة جنوب السودان، وحاجتها للموارد المائية تستدعي ذلك، ولضمان مصر الحفاظ على حجم مواردها المائية من منابع نهر النيل، من أجل حمية الأمن المائي المصري، ولا يتأتى ذلك إلا بالتعاون مع جمهورية جنوب السودان.

4.الخاتمة :

في ضوء ما تناولته هذه الدراسة من تحليل لدور السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان، يتضح أن مصر اضطلعت بدور فاعل في التعامل مع هذا التحول الإقليمي المهم. فقد بيّنت الدراسة، من خلال اعتمادها على المنهج التحليلي والمدخل الجيوبوليتيكي، أن السياسة الخارجية المصرية اتسمت بالاستجابة المبكرة لإعلان دولة جنوب السودان، حيث كانت مصر من أوائل الدول العربية التي سارعت بالاعتراف بالدولة الجديدة والمشاركة في احتفالات قيامها، إلى جانب التأكيد في تصريحاتها الرسمية على تعزيز العلاقات الثنائية ودعم دولة جنوب السودان في مواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية التي تعترض مسيرتها.

كما خلصت الدراسة إلى أن العامل الجيوبوليتيكي كان محدِّداً رئيسياً للسلوك السياسي الخارجي المصري تجاه دولة جنوب السودان، ويتجلى ذلك في القرب الجغرافي بين البلدين، وتشابك المصالح المائية، إضافة إلى اعتبارات الأمن القومي المصري التي قد تتأثر بالنزاعات الدينية والعرقية داخل دولة جنوب السودان. وعليه، تؤكد الدراسة أن السياسة الخارجية المصرية تجاه إقامة دولة جنوب السودان لم تكن عشوائية، بل جاءت منسجمة مع معطيات الواقع الجيوبوليتيكي ومتطلبات الحفاظ على المصالح الاستراتيجية المصرية في الإقليم.

1.4. توصيات الدراسة:

بناء على نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها، فإن الباحثان يوصي بما يلي:

1. أن يهتم الباحثين والمهتمين في مجال العلاقات الدولية بعمل المزيد من الأبحاث حول محددات أخرى للسياسية الخارجية تجاه دول أخرى مجاورة لم يتم تناولها في هذه الدراسة.
2. أن يتم العمل على مزيد من تحديد السياسة المصرية تجاه دولة جنوب السودان بشكل إيجابي وذلك لأهميتها البالغة فيما يتعلق بالمصلحة المائية والقومية لمصر.
3. أن تسعى مصر دوماً إلى اقتراح صيغ، ومشروعات التي تعمل على تقوية علاقتها التعاونية في كافة المجالات مع جنوب السودان خصوصاً.
4. العمل على ضرورة الإستمرار في النهج التعاوني، وتكثيف التواجد المصري بالقرب من دول الحوض لمواجهة الدور الخارجي الإسرائيلي المهدد للأمن القومي المصري.

5.قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

البحيري، زكي (2016) مصر ومشكلة مياه نهر النيل أزمة سد النهضة، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الطويل، أماني (2012) العلاقات المصرية السودانية جذور المشكلات وتحديات والمصالح، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسة السياسات.

عبد السلام، محمد (2019) الجيوبوليتيكا علم الهندسة السياسة الخارجية للدول. القاهرة: دار الكتب.

عبد الفتاح، علي (2019) الإعلام الدبلوماسي والسياسي. عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

Schlegel, Anna (2021) Truly Global: The Theory and Practice of Bringing Your Company to International Market. Canada: FriesenPress.

ثانياً: الدوريات

الجاسور، أثير (2018) السياسة الخارجية: المفهوم والأدوات، مجلة قضايا سياسية. (53):225- 242.

الخطيب، دريد والشب، محمد (2012) انفصال جنوب السودان الجذور والتطورات والتداعيات، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والإجتماعية. 1(27). 379- 404.

الدبار، محمد (2019) أبعاد السياسة الخارجية دراسة تأصيلية، دراسات سياسية. 3(7): 1- 28.

شروف، عاصم (2021) مشكلة سد النهضة الآثيوبي وآثره المحتملة على مصر، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والسياسية. 36(2): 47- 94.

عبد الرحمن، الفاضل (2016) تأثير انفصال جنوب السودان على الأمن السوداني، مجلة الراصد. 10(17): 45- 64.

عثمان، فتح (2020) مشروعات الضبط المائي المشتركة بين دول حوض النيل قناة جونجلي نموذجياً، العراق: جامعة الجزيرة. 17(1): 143- 179.

علام، وائل (2022) الحقوق المائية لجمهورية جنوب السودان في النيل، مجلة جامعة الشارقة للعلوم القانونية. 19(2): 38- 67.

العياصرة، إسلام (2019) محددات السياسة الخارجية. المجلة العربية لنشر العلمي. (9): 1- 14.

فرنسيس، فرونيكا (تموز 2019) جيوبوليتيك السياسة الخارجية الروسية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية. 4(8): 145-178.

كامل، أنور (2019) الأبعاد الجيوبوليتيكة لإنفصال جنوب السودان على دول الجوار: دراسة في الجغرافيا السياسية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل. 2(6): 2- 36.

الكرم، سعد (2014) التعاون المائي بين السودان ومصر وجنوب السودان "نموذج قناة جونقلي"، مجلة دراسات الخريجين بجامعة النيلين. 9(10): 92- 119.

محمد، عربي (2016) السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم التوجهات والمحددات، الجزائر: مجلة دراسات وأبحاث. 8(25): 242- 257.

محمد، محمود، وعرفة (2017) المشروعات المائية المصرية في دول حوض النيل، مجلة كلية الأداب في جامعة أسوان. 1(1). 326- 405.

محمد، هيفاء (2014) استقلال جنوب السودان واثره على حصص مصر والسودان من مياه نهر النيل، المجلة الدولية السياسية. (25): 125- 146.

مرعي، خليل (تموز 2018) مراجعة الاتجاهات المعاصرة في تعريف السياسة الخارجية. المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية. 3(6): 85- 135.

هاشم، نوار والمعيني محمد (2020) ما بين الجيوبوليتيك والجيوستراتيجية دراسة في اختلاف المفاهيم، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية. 4(2). 431- 453.

الهلالي، هالة (2016) الأمن المائي المصري: دراسة في التهديدات والمخاطر وآليات المواجة " سد النهضة نموذجياً "، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة. 20(2): 61- 92.

ثالثاً: الأطروحات العلمية

بو علام، ناصر (2022) التحديات الأمنية والتفاعلات الجيوسياسية في غرب المتوسط والساحل الإفريقي وتداعيتها على الأمن الإقليمي للجزائر (2001-2022)، (رسالة دكتوراة، جامعة الجزائر، الجزائر).

القوني، حسين (2017) حل نزاع أبيي من منظور دراسات السلم والنزاعات، السودان: رسالة دكتوراة، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا، السودان)

ليسيا، مولاي، و نبيلة، سحنون (2015) السياسة الخارجية التركية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل فترة حكم حزب العدالة والتنمية، (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري -تيزي وزو، الجزائر).

نوارة، أعراب ومختار، لعلام (2018) إشكالية الأمن المائي: دراسة حالة حوض النيل، (رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر).

نور الدين، هاجر (2016) انفصال جنوب السودان وانعكاسته الإقليمية، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر).

Starr, Harvey (2013) Space, Place, and International Relations. International Studies Quarterly. (57), 433–439.

رابعاً: مو اقع انترنت

ميخائيل، مارلين (2016) العلاقات الدولية بين مصر وجنوب السودان 2011-2016، موقع المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والإقتصادية والسياسية. https://2u.pw/ME6e4g، تاريخ الزيارة: (2022/10/20).

أرتيميتي، أحمد (2013) نظرة تاريخية حول أزمة المياه في حوض النيل، موقع الحوار المتمدن. متوفر على الرابط https://2u.pw/K9fXyK، تاريخ الزيارة (22 تشرين ثاني 2022).

إبراهيم، مصطفى (19 نوفمبر 2017) مصر وتحدياتها الإستراتيجية: سد النهضة نموذجياً، موقع المعهد المصري للدراسات متوفر على الرابط https://2u.pw/c2Fds ، تاريخ الزيارة (15 تشرين ثاني 2002)

عبد الفتاح، منى (8 ديسمبر 2020) هل تسهم العلاقة بين مصر وجنوب السودان في حل القضايا العالقة؟، موقع صحيفة اندبندنت عربية، متوفر على الرابط https://2u.pw/5XI4M2، تاريخ الزيارة (12 تشرين أول 2022).

الطويل، منى (28 يونيو 2021) مصر وجنوب السودان: مسارات العلاقة وتحدياتها، موقع مصر 360. متوفر على الرابط https://2u.pw/l2rvBf. تاريخ الزيارة (22 تشرين الثاني 2022).

الهيئة العامة للاستعلامات (11 أكتوبر 2021) في كتاب جديد لهيئة الاستعلامات: مصر وجمهورية جنوب السودان: تعاون شامل من أجل الإستقرار.

أرابيك أر تي (15-7 -2022) مصر تقرير رسمي يكشف عن أزمة كبيرة في مياه نهر النيل. موقع أرابيك أر تي، متوفر على الرابط https://2u.pw/RUFa9l، تاريخ الزيارة (15 كانون أول 2022)

خامساً: التقارير

بعثة مراقبة الانتخابات (9-15 كانون ثاني 2011) التقرير النهائي بشأن استفتاء جنوب السودان 9-15 كانون الثاني 2011، الاتحاد الأوروبي.

طي، محمد (2019 كانون الأول) الجيوبوليتيك منذ منتصف القرن التاسع عشر حتى الآن، دراسات وتقارير، المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق.